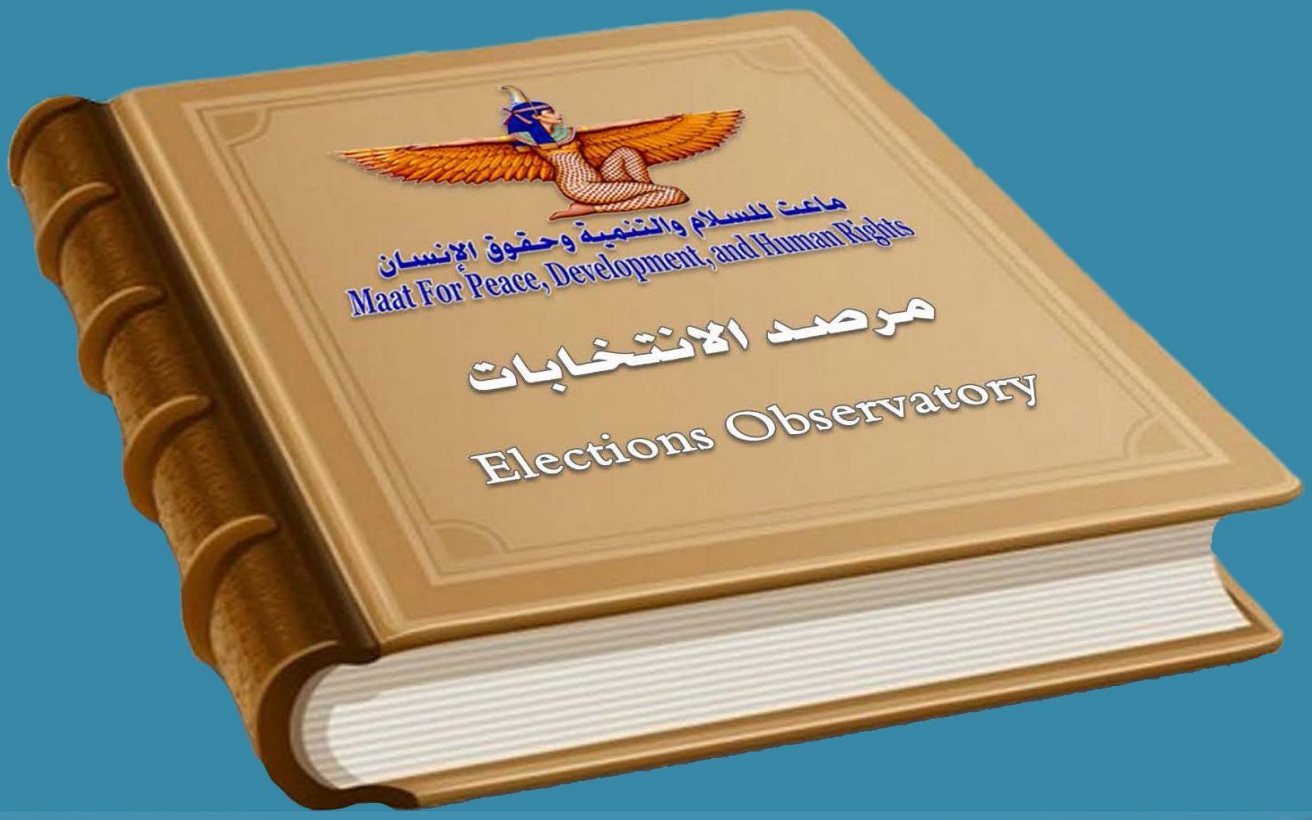

التقرير الثاني لرصد وتقييم عملية تطوير التشريعات المنظمة لانتخابات البرلمان المصري

"القيود الدستورية وسقف طموحات القوى الحزبية "

تمهيد:

تواصلت خلال الأيام الماضية الجهود الرامية لتعديل البيئة القانونية لانتخابات مجلس النواب " مصر 2015 " ، وذلك على خلفية حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان بعض مواد قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، حيث تتحرك الهيئات واللجان (الرسمية والشعبية) المنخرطة في تعديل القانون أو تقديم مقترحات لتعديله في ظل قيد دستوري وضعته المواد 243 ، 244 ، من الدستور المصري التي تم إقراره في يناير 2014

حيث تنص المادة 243 على أن " تعمل الدولة على تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون " ، كما تنص المادة 244 على أن " تعمل الدولة على تمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوي الإعاقة والمصريين المقيمين في الخارج، تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب يُنتخب بعد إقرار هذا الدستور، وذلك على النحو الذي يحدده القانون "

وقد استكملت لجنة تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية عملها للأسبوع الثاني ، وسط اعتراضات عدد من الأحزاب والقوي السياسية حول تشكيل نفس اللجنة التي قامت بوضع قانون به عوار دستوري لتعديله ومخاوف الأحزاب من عدم طرح التعديلات للحوار المجتمعي الواسع ، وبالتوازي قامت بعض القوي السياسية والشخصيات العامة بتشكيل لجنة شعبية لاصلاح البينية التشريعية الانتخابية بشكل تطوعي للتعبير عن مقترحاتهم ومقترحات الأحزاب لتعديل قوانين الانتخابات البرلمانية والتي لاقت تأييد بعض الأحزاب خاصة بعد طرحها لأكثر من مقترح بشأن تعديل نسب تقسيم الدوائر الانتخابية.

وفي إطار أعمال مرصد الانتخابات البرلمانية التابع للبعثة الدولية المحلية المشتركة لمتابعة الانتخابات البرلمانية المصرية " مصر 2015 " ، يتم إصدار التقرير الثاني الذي يرصد سير العمل في تطوير البيئة التشريعية المنظمة للانتخابات البرلمانية المصرية ، والذي يغطي الفترة من 11– 19 مارس 2015 ، وفيما يلي نستعرض أهم الإجراءات التي قامت بها لجنة تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية ، ومقترحات الأحزاب بتعديل قانون تقسيم الدوائر، بالإضافي إلي الأجواء التي تشكلت بها " لجنة إصلاح البينية التشريعية الانتخابية " وأهم المقترحات التي انبثقت عنها ومواقف أهم الأحزاب تجاه تلك المقترحات

أولاً : الإجراءات والخطوات التي قامت بها لجنة تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية

❖ الاجتماع الثاني للجنة وتداعياته

اجتمعت لجنة تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية يوم الخميس الموافق 12 مارس للمرة الثانية بمقر وزارة العدالة الانتقالية برئاسة المستشار إبراهيم الهنيدي وزير العدالة الانتقالية وشئون مجلس النواب.

أكدت اللجنة أنها لن تقوم بأي تعديلات بخصوص القوائم الأربعة في قانون تقسيم الدوائر الانتخابية لأن المحكمة الدستورية لم تتطرق في بطلان المادة الثالثة إلي القوائم وأنها أبطلت الطعون علي القوائم الأربعة ، وبالتالي حمتها من أي طعون أخري ، وأن التعديلات التي تجري ستكون علي المقاعد الفردية ، مؤكدةً أن المقترح الخاص بنسبة 50٪ قوائم و 50 ٪ فردي غير وارد في التعديلات الجديدة لصعوبة تحقيقه ، وأنها مازلت

تدرس قرار إلغاء أو إبقاء الدوائر الخاصة بالمجتمعات العمرانية ونصر النواب بأسوان والتي خصصتها لجنة تقسيم الدوائر سابقاً بهدف تمثيل أهالي النوبة.

كما قامت اللجنة بوضع سيناريوهات لتحديد متوسط الوزن النسبي للمقعد لتحقيق فروق مقبولة بين الدوائر حتي لا تتعارض مع حكم المحكمة الدستورية ، وجاءت تلك السيناريوهات كالآتي :

أ-توسيع الدوائر مع تثبيت عدد الأعضاء كما هو الآن
ب- توسيع الدوائر مع زيادة عدد الأعضاء
ت- إبقاء عدد الدوائر مع زيادة عدد أعضاء مجلس النواب

وناقشت زيادة نسبة الفروق والتي تساهم في اتساع الدائرة وتقلل من عدد النواب ، وقد حددت نسب تتراوح بين 5 ٪ إلي 20 ٪ ، مراعيةً أن النص الدستوري 102 تحدث عن تمثيل متكافيء ، وهو ما سيحدث فروق بين الدوائر بشكل طبيعي ، وذلك لتفادي زيادة نسبة الفروق كما ورد بنص حكم الدستورية والتي كانت سبب في الطعن علي المادة الثالثة بقانون تقسيم الدوائر، وعلي إثر ذلك قامت بتشكيل ثلاث مجموعات عمل من بين أعضاء اللجنة للقيام بدراسة السيناريوهات لأختيار الأفضل من بينها واستعانت بآخر احصاء لعدد المواطنين من مصلحة الأحوال المدنية ، وذلك للأستفادة بها فيي إعداد قانون تقسيم الدوائر ، كما تواصلت اللجنة مع اللجنة العليا للانتخابات بشأن التعرف علي مقترحها لتعديل تقسيم الدوائر الفردية

❖ <u>الاجتماع الثالث للجنة وتداعياته</u>

عقدت اللجنة اجتماعها الثالث يوم الثلاثاء 17 مارس والذي كان مزمع انعقاده يوم الأثنين 16 مارس وذلك لأستكمال مناقشة التعديلات المزمع إدخالها علي قانوني تقسيم الدوائر وانتخابات مجلس النواب ، وراجعت مقترحين أعدتهما أمانتها الفنية لتقليل نسب الانحراف بين الدوائر الانتخابية وهما

أ- الأول : يتعلق بزيادة عدد مقاعد البرلمان وما يتبعه من زيادة عدد الدوائر.
ب- الثانى : يتضمن توسيع الدوائر الانتخابية بدمج بعضها

وقد تقدمت القوي السياسية والأحزاب بما يقرب من ١٢٠ مقترحاً للجنة ، والتي وعدت ببحثها، مؤكدةً علي عدم قدرتها علي إجراء تعديلات على النظام الانتخابى «الفردى والقوائم»، وفقاً للمقترحات المقدمة من قوى سياسية، نظراً لألتزامها بالقرار الحكومى الخاص بعمل اللجنة، وهو تعديل قانون الدوائر الانتخابية وما يرتبط بالقوانين الأخرى للانتخابات.

<u>إرسال تقرير لمجلس الوزراء والاستعانة بخبراء دستوريين</u>

قامت اللجنة بإرسال تقريراً للمهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراءحول عملها الفترة القادمة وما توصلت إليه من تصورات حول تعديل القانون فيما يتعلق بالنظام الفردى، ولكن لم يتم الاستقرار بعد على أى منها.

❖استعانت لجنة تعديل تقسيم الدوائر الانتخابية، رسميًا، بالمستشار علي عوض مستشار رئيس الجمهورية السابق للشؤون الدستورية ،ونائب رئيس المحكمة الدستورية العليا السابق ،لمعاونة اللجنة في عملها.

ثانياً: موقف الأحزاب والقوي السياسية من تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية

- أعدت اللجنة القانونية لائتلاف الجبهة المصرية دراسة عن قانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، أكدت فيها علي ضرورة زيادة عدد مقاعد الفردي لـ 20 مقعداً ليصل العدد إلي 440 مقعداً ، بالإضافة لضم الدوائر التي أشارت إليها المحكمة الاقتصادية بحيث يكون عدد مقاعد الدوائر الفردية ما بين مقعدين وثلاث مقاعد ، كما أقترحت اللجنة – فيما يخص القوائم الانتخابية – ضرورة إعادة تقسيم الجمهورية إلي 8 قطاعات متساوية في عدد السكان والناخبين ، لتلافي العوار الدستوري من غياب مبدأ المساواة في تقسيم الجمهورية إلي 4 قطاعات غير متساوية في عدد المقاعد .
- يؤيد حزب الوفد أن تكون نسبة تمثيل المقاعد الفردية 50٪، و50٪ للقوائم، على أن يكون نظام القوائم هو القائمة النسبية وليست المطلقة ، ويري ضرورة إعادة تقسيم القوائم من جديد، لكى تكون هناك قائمة لكل محافظة وليس إجراء الانتخابات بـ4 قوائم على مستوى الجمهورية، وذلك لما يمثله هذا النظام من مشقة على المرشح والناخب ،كما طالب الحزب لجنة تعديل قانون الانتخابات البرلمانية بالقيام بدعوة الأحزاب والقوي السياسية للمشاركة في صياغة قانون الانتخابات البرلمانية والعمل، وتفادي الأخطاء التي تم الوقوع فيها في المرحلة الأولي، مؤكداً علي ضرورة تعديل القانون بأكمله وليس جزءا منها حتي لا يشوبه عوار دستوري ويتم الطعن عليه.
- قام ائتلاف نداء مصر بتشكيل لجنة قانونية برئاسة المستشار عادل عبد الحميد وزير العدل الأسبق، وبعض قيادات الائتلاف لوضع بعض التصورات عن قانون تقسيم الدوائر يعتمد على زيادة عدد مقاعد الفردى، لتفادى نسبة الانحراف الدستورى، طبقًا لحيثيات المحكمة الدستورية الأخيرة، مشيراً إلى أن عدد المقاعد الفردى سيزيد وفقاً للتصور الجديد بنسبة لا تقل عن 22 مقعداً على مستوى الجمهورية.
- قدم حزب مصر بلدي مذكرة تتضمن تعديل الدوائر الجديد بزيادة عدد مقاعد البرلمان، لتحقيق التوازن النسبي لعدد الناخبين لكل مرشح، بالإضافة إلى تغطية جميع الدوائر لتمثيل المحافظات الحدودية والأقل في التعداد السكاني ، كما طالب بإعادة النظر بالقوانين الثلاثة المتصلة بالانتخابات سواء مجلس النواب أو مباشرة الحقوق السياسية أو الدوائر الانتخابية.
– أكد حزب المؤتمر أنه يجب زيادة عدد أعضاء البرلمان عن العدد الحالى بحوالى 30 عضوا بحيث يتناسب مع التقسيم الجديد للدوائر، وأنه لابد دمج بعض الدوائر وهذا أمر طبيعى حتى يتلافى المشرع أخطاء القانون القديم ، وأنه يجب إعادة النظر فى القوائم مرة أخرى وإعادة تقسيمها بما يضمن تمثيل عادل للناخبين والمرشحين.
- أعلن حزب مستقبل وطن أنه سيقدم مذكرة لوزارة العدالة الانتقالية خلال وقت قريب حول القوانين المنظمة للعملية الانتخابية، وملاحظاته حول قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، والمادة الثالثة التى شابها عوار قانوني ، وأن تقرير الحزب سيتضمن المطالبة بزيادة نسبة الشباب فى الفئات التى يتم تمييزها

- تقدم حزب النور بمقترحاته حول القوانين التي تخص العملية وهي أن تكون نسبة تقسيم الانتخابات إلى 40٪ للقائمة المغلقة و 20٪ للفردي و 20٪ للفئات الأخرى المهمشة التي تطلب تمثيلها فى البرلمان ،وأن تكون رقابة المحكمة الدستورية على القوانين رقابة سابقة ،بالإضافة إلي الرقابة اللاحقة إذا شابت القوانين إشكاليات.

ثالثاً: الإجراءات التي اتخذها المجتمع المدني والشخصيات العامة بشأن تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية ومواقف الأحزاب منها

❖ نظمت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية حلقة نقاشية بعنوان " مائدة مستديرة حول إصلاح البيئة التشريعية المتعلقة بالعملية الانتخابية " يوم الأربعاء الموافق 11 مارس ، بهدف طرح ومناقشة تعديلات قوانين الانتخابات البرلمانية وتقديم توصيات محددة في شكل وثيقة ترفع لرئاسة الجمهورية مهورة بتوقيعات المشاركين ، وقد حضر الندوة 63 شخصية سياسية وحزبية من بينهم المرشح الرئاسي السابق، حمدين صباحي، والدكتور أحمد البرعي، وزير القوى العاملة الأسبق، وجورج إسحاق، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، والكاتب الصحفي، عبد الله السناوي، عمرو الشوبكي، والدكتور محمد أبوالغار، رئيس حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والقيادي بحزب الدستور خالد داود.

وقد عرض الدكتور عمرو الشوبكي ، رئيس منتدي البدائل الاستراتيجية مقترحاً بشأن قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر ، والذي تضمن إنشاء لجنة لصياغة القانون تضم أساتذة في العلوم السياسية وسياسيين ، وذلك لأن اللجنة الحالية لا تضم غير خبراء أمنيين وقانونيين فقط ، وتوسيع القائمة وتحويلها إلي نظام يخص المحافظات الكبيرة والمتوسطة من 22 إلي 25 قائمة ، وبنسبة الثلث ، بحيث تستوعب كل محافظة كبيرة 7 فئات مميزة وقائمة لكل محافظتين ، أو أكثر ، وذلك سعياً لتمثيل أفضل للقوي المحلية ، وبخصوص الدوائر الفردية ، أن يكون لكل دائرة مرشحان فردي ، بحيث يكون ثلثا البرلمان بنظام الفردي باستثناء بعض المناطق الحدودية ، والثلث الباقي للقائمة تكون وحدتها الأساسية هي المحافظة .

❖ تم تشكيل لجنة " إصلاح البنية التشريعية الانتخابية " من قِبل عدد من الشخصيات السياسية والمستقلة منهم علي سبيل الذكر ; الدكتور عمرو الشوبكي ، الدكتور عمرو هاشم ربيع ، الدكتور أحمد البرعي ، الدكتور مجدي عبد الحميد ، والكاتب الصحفي عبدالله السناوي والتي تم تشكيلها بصفة تطوعية ولم تشكلها الحكومة ، لمحاولة إصدار توصيات بخصوص قوانين الانتخابات تعبر عن مقترحاتهم ومقترحات الأحزاب ويتم تقديمها إلي الرئاسة ومجلس الوزراء

❖ اجتمعت" اللجنة المسؤلة عن إعداد مذكرة بالتوصيات " برئاسة عمرو هاشم ربيع لتحديد شكل مجلس النواب وتقسيم المقاعد الفردية والقوائم يوم الخميس الموافق 12 مارس مارس والتي ناقشت مقترح إبقاء وضع القوائم علي شكلها الحالي مع زيادة عدد القوائم في المحافظات وتغيير النسبة بين الفردي والقائمة، كما طرحت أيضاً العودة إلى القائمة النسبية الحزبية 40 –40 20، مع ترتيب الكوتات الخمس ترتيبا جديدًا، فضلا عن إعداد الكوتة السادسة الخاصة بالمصريين فى الخارج بحيث تكون لهم دوائر خاصة بالترشح والتصويت ، وتوصلت إلي :

أ- الأخذ بالرقابة السابقة علي القوانين التي ألغتها بها لجنة الخمسين ، التي وضعت الدستور السابق ، دون إلغاء الرقابة الحالية

ب- تشكيل لجنة من مختلف التخصصات تضم قانونيين معنيين فقط بصياغة القوانين و أفراد من منظمات حقوق الإنسان ، وعدد من الأحزاب

❖ عقدت " اللجنة إصلاح البنية التشريعية الانتخابية" اجتماع يوم السبت الموافق 14 بمشاركة ممثلين عن القوي السياسية والجمعيات الأهلية وخبراء دستوريين وباحثين في العلوم السياسية وبعض الأحزاب السياسية مثل حزب المحافظين وحزب الدستور وحزب الوفد و حزب الكرامة وغيرهم ، وذلك من أجل إعداد مذكرة تحمل عدة توصيات لتحديد شكل مجلس النواب القادم وتقسيم المقاعد الفردية والقوائم ، وقد توصلت اللجنة إلي مقترحين بخصوص النظام الانتخابي :

أ- المقترح الأول : يتضمن تقسيم المقاعد البرلمانية بنظام الثلث والثلثين علي أن يكون الثلثان بالنظام الفردي والثلث بنظام القوائم المطلقة مع زيادة عدد القوائم إلي 20 قائمة علي مستوي المحافظات مع ضم المحافظات الحدودية إلي بعضها.

ب- المقترح الثاني : تضمن نظام 40-40-20 ، بواقع 40 ٪ للقوائم النسبية و 40 ٪ للفردي و 20 ٪ للقوائم المغلقة للفئات المميزة أو نظام 50 ٪ للمقاعد الفردية و 50 ٪ للقواعد النسبية مع مراعاة ترتيب الفئات المميزة.

ت- المقترح الثالث : أن تمثل المقاعد الفردية نسبة 50 ٪ و الـ 50 ٪ الأخري تكون خاصة بالقائمة النسبية وليس المطلقة.

كما طرحت اللجنة مطلباً بتعديل اللجنة الحالية لإعداد قوانين الانتخابات علي أن تضم عدداً من السياسيين وأساتذة القانون الدستوري ، وطالبت أيضاً بضرورة عودة مبدأ الرقابة السابقة علي القوانين والتشريعات مع الإبقاء علي الرقابة اللاحقة حتي لا يكون هناك فرص للطعن علي مجلس النواب بعد تشكيله .

❖ عقد " لجنة إصلاح البنية التشريعية الانتخابية " مؤتمراً صحفياً يوم الأربعاء الموافق 18 مارس للإعلان عن «آليات إصلاح البنية التشريعية المعنية بالعملية الانتخابية فى مصر، وقد شارك فى المؤتمر حمدين صباحى، مؤسس التيار الشعبى، والدكتور محمد أبوالغار، رئيس الحزب المصرى الاجتماعى الديمقراطى، وجورج إسحاق عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان، والدكتور أحمد البرعى أستاذ القانون بجامعة القاهرة، وحسام الخولى السكرتير العام المساعد لحزب الوفد، وفريد زهران نائب رئيس الحزب المصرى الاجتماعى الديمقراطى، والدكتور مجدى عبدالحميد رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، والدكتور عمرو هاشم ربيع، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، والمهندس محمد سامي رئيس حزب الكرامة ، وهالة شكر الله رئيس حزب الدستور ، أحمد فوزي عضو الهيئة العليا لحزب المصري الديموقراطي ، ومحمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية

وقد استهل الدكتور عمرو هاشم ربيع المؤتمر بعرض توصيات اللجنة – والسابق ذكرها –مقترحاتها فيما يخص شكل النظام الانتخابي واتفاق أعضاءها بإعادة تطعيم اللجنة المكلفة بإعداد قوانين الانتخابات، بحيث تتضمن 4 ممثلين عن الحكومة من أية مؤسسات تختارها، و4 من التيارات السياسية الرئيسية، على أن يختار كل تيار من يمثله، وهى «الليبرالى، والقومى، واليسارى، والإسلام السياسى»، و2 من أساتذة القانون الدستورى، و2 من أساتذة العلوم السياسية.

كما اتفقت اللجنة على وضع الصياغة المناسبة للمذكرة، التى تتضمن التوصيات التي تم التوافق عليها من قِبل الأحزاب والشخصيات العامة وإرسالها لمؤسسة رئاسة الجمهورية فى أقرب وقت، وقد وقع علي الوثيقة التي أصدرتها لجنة إصلاح البينة التشريعية الإنتخابية 13 حزباً سياسياً وقوي سياسية هم التيار الديموقراطي ، الحزب الاشتراكي المصري ، الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي ، حزب الدستور ، حزب الكرامة ، الكتلة العمالية ، تيار الشراكة الوطنية ، التحالف الشعبي الاشتراكي ، حزب الشعب الليبرالي ، العدل ، المؤتمر الشعبي الناصري ، حزب الاصلاح والتنمية ، حزب مصر و 6 منظمات مجتمع مدني هم الجبهة الوطنية لنساء مصر ، والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية ، المنظمة المصرية لحقوق الانسان ، دار الخدمات النقابية والعمالية ، مصريون ضد التمييز الديني ، مؤسسة عالم واحد للتنمية وحقوق الإنسان، و 54 شخصيات عامة

❖قامت لجنة اصلاح البنية التشريعية الانتخابية يوم الخميس الموافق 19 مارس بتسليم المذكرة الخاصة بتوصيات اللجنة إلي مكتب الرئاسة بالإخادية

موقف الأحزاب من اللجنة المستقلة ومقترحاتها

اختلفت أحزاب سياسية حول مدي جدوي تشكيل " لجنة اصلاح البنية التشريعية " ، ففي الوقت الذي أعلنت فيه أحزاب سياسية أنها ستتواصل مع اللجنة وتقدم لها مقتراحاتها ، أكدت أحزاب أخري أنها لن تتواصل معها ولا تجد منها فائدة

أ- تساءل حزب النور حول ماهية تلك اللجنة وكونها تتأخذ صفة مؤسسية أم أنها لجنة تطوعية ، وكيفية استقبالها لمقترحات الأحزاب ، معرباً عن أن لديه مقترحات علي قانون تقسيم الدوائر الانتخابية وأنه سيتابع اللجنة لمعرفة أدوارها وإمكانية التعاون معها

ب- أكدا حزب الحركة الوطنية وائتلاف الجبهة المصرية علي استعدادهما للتعاون مع تلك اللجنة المسماه " لجنة إصلاح البنية التشريعية الانتخابية " ، لأنهما يؤيدان أي كيان يسعي لتجميع اقتراحات القوي الحزبية والسياسية بخصوص تعديل قوانين الانتخابات ، وأعلنا أن اللجنة لم تتواصل مع حزب الحركة الوطنية أو ائتلاف الجبهة المصرية حتي الآن

ج- أعلن حزب التجمع عن عدم استعداده للتواصل مع " لجنة اصلاح البينية التشريعية الانتخابية " حيث أنه يري أن مشكلة الانتخابات تكمن في ضعف الأحزاب وليست القوانين

د- أعلن حزب الجيل أنه لن يشارك لجنة إصلاح البنية التشريعية الإنتخابية ن لأن لديه تحفظات حول الشخصيات التي شكلت اللجنة حيث أنه ينظر لتلك الشخصيات بأنها غير حزبية وغير معروف

انتماءاتها السياسية، كما أنه يُفضل أن يقدم الحزب مقترحاته مباشرة للجنة تعديل قوانين الانتخابات البرلمانية.

ه- التيار الديموقراطي : حيث دعم المقترح الخاص بإجراء الانتخابات بنظام 40٪ للفردى و40٪ للقائمة النسبية، و20٪ قائمة مغلقة، والذي يضمن تمثيل الأحزاب من خلال القوائم، وفقًا لما يحصل عليه كل حزب من أصوات، بالإضافة إلى أن القائمة المغلقة تضمن تمثيل الفئات الخاصة.

و- حزب الإصلاح والتنمية : والذي أبدى ترحيبه بمقترح تعديل النظام الانتخابى ليكون 40٪ للقائمة، و40٪ للفردى، و20٪ للفئات التى كفلها الدستور.

ز- حزب الدستور :والذي وافق علي مقترح العودة إلي القائمة النسبية 40–40–20 ، أو العمل بنظام الثلث للفردي والثلثين للقوائم

ح- حزب النور:والذي أيد مقترح العودة إلي القائمة النسبية 40 –40 –20

ط- حزب المحافظين : والذي أيد مقترحات اللجنة

ي- ائتلاف نداء مصر : الذي أيد طرح اللجنة بـ 50 ٪ للفردي ومثلهم للقائمة ويري أنه الأنسب

ك- حزب الوفد : والذي يري أن تخصيص 50 ٪ للفردي و 50 ٪ للقوائم أفضل الحلول

ل- أعلن حزب المصريين الأحرار أن لجنة التشريعات بالحزب لم تطلع علي المقترحات التي أعدتها اللجنة لتبدي رأيها حولها حتي الآن ، وأضاف أن مقترح زيادة أعداد مقاعد البرلمان بالنظام الفردي لـ 480 مقعدا مقترح الحزب، لحل أزمة الوزن النسبي في الدوائر وخفض معدل الانحراف بين الدوائر، كما نفي حزب المصريين الأحرار مشاركته اجتماعات لجنة اصلاح البنية التشريعية أو موافقته علي مقتراحاتها.

م- رفض تيار الإستقلال جميع المقترحات المقدمة من لجنة اصلاح البنية التشريعية ، مؤكداً علي ضرورة تطبيق نظام الفردي فقط .

رابعاً:مواقف القوي الشبابية الثورية من تعديل قوانين الانتخابات

- أعلنت حركة "تمرد" عن أنها تجري مشاورات مع اللجنة المختصة بتعديل قانون تقسيم الدوائر وأنها تحرص علي أن يكون هناك تناسب في الدوائر بين المحافظات المختلفة ويكون حجمها أصغر مقترحاً أن يكون هناك جزء يتم انتخابه عن طريق القائمة النسبية إلى جانب القائمة المطلقة طالما أن إلغاءها لا يتناسب مع الدستور.

- أكد اتحاد شباب مصر وتحالف شباب الثورة علي ضرورة الإعلان المبكر عن مسودة قانون تقسيم الدوائر والذي يسهم في إدخال التعديلات عليها بعد طرحها للحوار ، كما يري أن افضل السيناريوهات هي زياده عدد المقاعد25 مقعداً لضمان التوزيع العادل لهم في الدوائر.

ملاحظات البعثة الدولية المحلية وتحليلها لخطوات الإصلاح التشريعي

ترى البعثة أن هناك مؤشرات جيدة على وجود حالة حراك إيجابي باتجاه تعديل القوانين المنظمة للعملية الانتخابية ، سواء على مستوى أجهزة الدولة الرسمية أو على مستوى مكونات منظمات المجتمع المدني (الحزبية وغير الحزبية) ، وتؤكد البعثة على النقاط التالية في هذا الصدد :-

1-استعانة لجنة تعديل قوانين الانتخابات المشكلة بقرار من رئيس الوزراء بخبراء دستوريين من خارجها نقطة إيجابية ، تلبي ما طالبت به البعثة وغيرها من المعنيين بالشأن الانتخابي المصري ، لضمان تلافي المطاعن الدستورية على التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية .

2-وجود حراك مدني متعلق بتطوير قوانين الانتخابات ، وهو حراك ناضج هذه المرة ، حيث تمكنت بعض القوى المدنية والسياسية من تشكيل لجنة موازية لإصلاح التشريعات تضم خبراء مهمين ولهم باع طويل في الشأن الانتخابي ، ومن الضروري أن تسعي لجنة تعديل القوانين المشكلة بقرار من رئيس مجلس الوزراء المصري للتواصل الفعال مع هذه اللجنة بوصفها معبرة عن طيف واسع من القوى الحزبية ومنظمات المجتمع المدني .

3-تؤكد البعثة على ضرورة النظر بجدية فيما اقترحته لجنة إصلاح البنية التشريعية للانتخابات (اللجنة المستقلة) فيما يتعلق بتطعيم اللجنة الرسمية المشكلة بقرار رئيس الوزراء بشخصيات سياسية تعبر عن ألوان الطيف السياسي .

4-عدد المقترحات المقدمة للجنة تعديل القانون (120 مقترح) تدل على انخراط معظم القوى السياسية في عملية تعديل التشريعات ، وهو ما يستلزم من اللجنة ضرورة وضع آلية معلنة وشفافة لمناقشة كافة هذه المقترحات والدخول في حوار جدي مع أصحابها .

5-النقطة الجوهرية التي ترى البعثة أنها تشهد خلافا بين اللجنة من جهة والقوى الحزبية من جهة ثانية ، هي تلك المتعلقة بنطاق التعديلات ، فاللجنة تتحرك في حدود حكم المحكمة الدستورية وتركز بشكل شبله كامل على قانون الدوائر الانتخابية ، بينما يرى الكثير من القوى السياسية بضرورة اتساع نطاق التعديلات لتشمل قانون مجلس النواب أيضا ، وتؤكد البعثة على ضرورة إعادة النظر في الطرح الذي تطرحه اللجنة وتبني نظرة شمولية للتشريعات المنظمة للعملية الانتخابية بالشكل الذي يضيق الهوة بين تطلعات القوى السياسية من جهة وإمكانيات اللجنة وقيود النص الدستوري من جهة ثانية .

6-تؤكد البعثة على أن المادتين 243 ، 244 من الدستور المصري يشكلان قيدا دستوريا قد لا يكون داعما لتلبية طموحات ومقترحات بعض القوى السياسية والحزبية التي تطالب بإجراء تغييرات كبيرة على تقسيم نسب المقاعد المخصصة لكلا من النظام الفردي ونظام القوائم المغلقة ، فضلا عن صعوبة استيعاب النص الدستوري للتوسع في نظام القوائم النسبية التي تحقق عدالة أكبر في توزيع المقاعد ، لذا فعلى كلا من اللجنة المشكلة بقرار رئيس الوزارء واللجنة الموازية المشكلة من بعض أطياف المجتمع المدني المصري أن تتعامل بواقعية أكبر مع هذه المقترحات وأن يطلعوا الرأي العام بشفافية وبشكل منهجي عن التحديات التي قد تعترض تنفيذ بعض هذه المقترحات .

7-تطالب البعثة الدولية المحلية بضرورة الاستعانة بخبرات متخصصين في علوم الإحصاء ، وعلم الديموجرافيا فضلا عن خبراء في النظام المحلي المصري خلال عملية تطوير التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية .